14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة
الأحد - 22 سبتمبر 2024م - العدد 17735
www.14october.com

أشاد باتفاق الدول العربية حول القضية الفلسطينية

وزير الخارجية اليمني د. شائع الزنداني لـ(بوابة الشروق) المصرية:

الخلافات العربية_العربية وراء نجاح الآخرين في فرض حضورهم على الدول العربية

هدف أعدائنا تقسيم المقسم .. و الموقف يستوجب النجاة من المصير المؤلم

لسنا مؤهلين للوقوف أمام المشروع الإيراني والتصدي لأهدافه في غياب الإرادة السياسية العربية

جماعة الحوثي ليس لها مشروع سياسي .. وتعتقد أنها تمتلك حقاً إلهياً بالحكم

14 اكتوبر / متابعات

أشاد معالي وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني في حوار خاص مع صحيفة بوابة الشروق المصرية بنتائج الدورة 162 لمجلس جامعة الدول العربية، واصفا إياها بالإيجابية، وقال إن هذه النتائج في مجملها تعكس اتفاق جميع الدول العربية على أن تكون القضية الفلسطينية هي القضية الوحيدة التي يجب التركيز عليها في الوقت الراهن، مع تأجيل جميع القضايا العربية الأخرى، وذلك في سابقة لم تحدث من قبل، مرجعا هذا الموقف لاستشعار وزراء الخارجية العرب للحظة التاريخية الفارقة والفاصلة في مصير شعوب المنطقة العربية.

وأضاف معالي الوزير ان «هدف أعدائنا في هذه المرحلة تقسيم المقسم .. والموقف يستوجب العمل للنجاة من المصير المؤلم» ، واضاف برغم جميع الظروف ومختلف التعقيدات، نجد أن الجامعة العربية تقوم بدور أفضل بكثير مما هو قائم في الدول العربية، التي تشهد خلافات فيما بينها، وتعاني من انقسامات.

وشدد معالي الوزير على انه قبل أن نتحدث عن إقامة حوار مع إيران يجب أولا أن نتقارب ونضع مشروعا للوحدة العربية – الدول العربية ليست مؤهلة للوقوف أمام المشروع الإيراني والتصدي لأهدافه في غياب الإرادة السياسية والقدرة على التماسك.

وأشار معالي الوزير في الحوار الى ان جماعة الحوثي ليس لديها مشروع سياسي وتعتقد بأنها تملك حقا إلهيا في الحكم ، واكد: لا نحبذ خيار الحرب لكن إذا تطلب الأمر سنعمل على استعادة سلطتنا المغتصبة في جميع الأراضى اليمنية . هناك تاريخ مشترك ومصالح تجمع مصر واليمن.. والقاهرة داعمة لكل جهود الاستقرار والأمن في بلادنا. وفيما يلي تفاصيل المقابلة:

الوزير اليمني رئيس للدورة لـ162

بحكم موقعه كرئيس للدورة الـ162 لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب، يتحمل وزير الخارجية شائع الزنداني مسئولية تنسيق العمل العربي المشترك ومعالجة الأزمات وتجاوز التحديات التي تواجه العالم العربي في هذه اللحظة الفارقة.

لكن المفارقة أن معالي الوزير الزنداني الذي تواجه بلاده أزمة طاحنة وتتعرض لكارثة إنسانية إثر الحرب الأهلية التي تصاعدت نيرانها قبل نحو عقد، وجب عليه التصدي لما تواجهه عدد من الدول العربية من أزمات وحروب أهلية وخطر التفكك.

ومن المفارقات أيضا أن يتصدى معالي الوزير الزنداني الذي يمثل الحكومة اليمنية الشرعية بحكم موقعه على رأس دورة الجامعة العربية للعدوان الإسرائيلي على فلسطين، في الوقت الذي تتصدى فيه جماعة الحوثي -خصم الحكومة الشرعية وغريمها – بصواريخها ومسيراتها لهذا العدوان ما خلق تعاطفا شعبيا عربيا معها وحنقا رسميا ضدها لما سببته من أضرار للدول المشاطئة للبحر الأحمر.

وعن تلك المفارقات ومسئوليتها العربية واليمنية في تلك المرحلة كان لـ«الشروق» هذا الحوار مع معالي وزير الخارجية الدكتور شائع الزنداني: في البداية؛ أشاد معالي الوزير بنتائج الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية، واصفا إياها بالإيجابية، وقال إن هذه النتائج في مجملها تعكس اتفاق جميع الدول العربية على أن تكون القضية الفلسطينية هي القضية الوحيدة التي يجب التركيز عليها في الوقت الراهن، مع تأجيل جميع القضايا العربية الأخرى، وذلك في سابقة لم تحدث من قبل، مرجعا هذا الموقف لاستشعار وزراء الخارجية العرب للحظة التاريخية الفارقة والفاصلة في مصير شعوب المنطقة العربية.

تحديات الدولة الوطنية

ورغم إشادته بالحضور النوعي للاجتماع الأخير لوزراء الخارجية العرب في دورته العادية (162) فضلا عن الحضور الإقليمي والدولي، إلا أنه أكد أن المنطقة العربية لم تصل لهذا المستوى من التداعي والتفكك في أي عهود سابقة، فهي تمر بأصعب مراحلها «الدولة الوطنية تواجه تحديات كثيرة، كما أن التضامن العربي يعد في أضعف حلقاته».

وأوضح معالي الوزير الزنداني أن هذا التداعي العربي أتاح المجال أمام التدخلات الخارجية التي تسعى للفتك بالوطن العربي، مشددا على أن الأولوية في تلك المرحلة يجب أن تكون «إعادة الثقة في العلاقات العربية – العربية»، والبحث عن إجابات للأسئلة الملحة التي فرضتها ضرورات اللحظة وهي «كيف نتغلب على الخلافات الداخلية كعرب؟.. وكيف نبني شراكة عربية حقيقية، رغم الاختلافات والتباينات؟».

وشرح معالي الوزير الزنداني وجهة نظره في تلك النقطة بقوله: «قد تختلف النظم السياسية الحاكمة، لكن هذا لا يجب أن يتعارض مع أهمية وضرورة تكثيف العمل العربي المشترك، الذي يصب في مسار مصلحة الشعوب العربية، التي تظل دائما لديها مصلحة مؤكدة في التضامن العربي والوحدة العربية».

أما عن الانتقادات التي يوجهها البعض للجامعة العربية والتي وُصفت بأنها كيان لـ«الشجب والإدانة دون فعل أو حركة حقيقية»، أكد معالي الوزير الزنداني أن تلك الانتقادات ليست في محلها، مشيرا إلى أن الجامعة تستمد مكانتها وإرادتها ونشاطها من الإرادة الجمعية للدول المنشئة لها، و«بالتالي إذا كان هناك مجال للانتقاد، فينبغي أن يوجه للدول الأعضاء لا للجامعة العربية».

وأوضح معالي الوزير الزنداني أنه رغم جميع الظروف ومختلف التعقيدات، نجد أن الجامعة العربية تقوم بدور أفضل بكثير مما هو قائم في الدول العربية، التي تشهد خلافات فيما بينها، وتعاني من انقسامات.

ودعا رئيس أعمال الدورة الـ162 لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية الدول العربية إلى العمل بروح التضامن الحقيقي والتغلب على جميع الخلافات لدعم الجامعة العربية في العمل على أساس مؤسسي، لكنه أشار في الوقت ذاته إلى أنه «رغم توافر المجالس والهيئات إلا أن الجامعة تظل غير فاعلة نتيجة أنها لا تحظى بالتعاون المطلوب والكافي من قبل الدول الأعضاء».

تعقيدات الوضع اليمني

تعقيدات الوضع في اليمن وبالانتقال للوضع الراهن في اليمن، قال معالي الوزير الزنداني، إن خارطة الطريق، التي وُضعت بفضل جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية وبالتنسيق مع الأشقاء في سلطنة عمان، جاءت نتيجة عمل استمر لأكثر من عامين، مشيرا لما تضمنته من مقاربة على أساس حل المشكلات الإنسانية والاقتصادية، كمرحلة أولى، بالإضافة إلى تمديد الهدنة، في محاولة للحد من معاناة الشعب اليمنى الإنسانية.

وفى الإطار ذاته استنكر معالي الوزير الزبداني التعنت الحوثي في ضوء ما قاموا به من تصعيد في البحر الأحمر، وذلك قبل التوقيع على هذه الخارطة، مؤكدا أن هذا التصعيد يمثل خرقا للمبادئ والأسس المتفق عليها في خارطة الطريق، وهو ما يحول دون تنفيذها.

وبالإشارة لأبرز ملامح خارطة الطريق، قال معالي الوزير إنها تتضمن في الأساس تمديد الهدنة، وتوفير الحل للمشكلات المتعلقة بتصدير النفط والغاز، وأيضا فتح الموانئ والمطارات، هذا بالإضافة لدفع المرتبات، مؤكدا أنها جميعها موضوعات إنسانية واقتصادية من شأنها التمهيد لمرحلة التشاور السياسي وبالتالي التوصل لحل سياسي للأزمة في اليمن.

وعن إمكانية وجود أفق من شأنه إلزام «الحوثيين» بالدخول في تسوية سياسية، قال إنه وفقا لرؤية الحكومة الشرعية فالحوثيون ليسوا طرفا وإنما هم جماعة قررت الانقلاب على السلطة، وإن الهدف الرئيسي للحكومة الشرعية هو مصلحة الشعب اليمنى، الذي وحده يدفع ثمن هذه الحرب، موضحا أنه على هذا الأساس قبلت الحكومة الشرعية بالتعامل مع هذه الجماعة، للوصول لتسوية من شأنها تحقيق الاستقرار والأمن والسلام، لافتا إلى أن الحكومة الشرعية قدمت العديد من التنازلات من أجل الوصول لحل للأزمة اليمنية. ويرى معالي الوزير الزنداني أن هذه الجماعة ليس لها مشروع سياسي واضح، مؤكدا أن الحكومة الشرعية لم تتوقع أن يكون الحل مع هذه الجماعة سهلا، وذلك نتيجة طبيعة الخلاف القائم بينها وبين الجماعة التي تعتقد أنها تملك حقا إلهيا في الحكم، وهو ما يعد بعيدا كل البعد عن الخلاف السياسي، الذي يسمح بإدارة مقاربات وإتاحة المجال للحوار السياسي.

وبسؤاله حول المدخل المناسب للحوار مع هذه الجماعة، أكد أن رغم كل التعنت والتصعيد الخارق لخارطة الطريق، فلا تزال الحكومة الشرعية تحاول طرق جميع الأبواب الممكنة للتوصل لحل أو سبيل مع «الحوثيين».

المواجهة العسكرية

وعن توقعاته في حال فشلت جميع المحاولات الرامية لتسوية سياسية سلمية، وهل يعني ذلك اللجوء مجددا إلى المواجهة العسكرية، قال إن «التاريخ البشري الإنساني أثبت أن العلاقات كانت ولا تزال علاقات قائمة على القوة، سواء بين الأمم أو الجماعات أو القبائل»، مشددا في الوقت ذاته أن الحكومة الشرعية تسعى لبذل كافة الجهود لتحقيق السلام.

وأوضح أن السلام الطبيعي يتحقق إذا توافرت الإرادة الوطنية، التي تتيح المجال لبعض التنازلات، ولكن في حال كان الطرف الآخر يسعى لحكم الآخرين بالقوة، في تلك الحالة لا يكون سلاما بل «استسلاما»، معتبرا أن الأقدر على فرض إرادته على طاولة المفاوضات هو الأقوى ميدانيا، مؤكدا أن هذه المعادلة ليست جديدة، وأن الحكومة الشرعية لديها بالفعل الرغبة في تحقيق السلام و لكن انطلاقا من مصالح الشعب اليمني، لا من منطلق ضعفها.

وعن مدى استعداد حكومته للمواجهة العسكرية حال تجدد الصراع وفشل محاولات التسوية قال معالي الوزير الزنداني: «ربما يكون الحوثيون قد استفادوا من بعض أخطائنا، وأيضا من بعض التفضيلات للقوى الدولية، التي ساهمت في الوصول لهذه الأزمة في اليمن، ولكن من جهتنا إذا تطلب الأمر سوف تفرض الحكومة الشرعية مشروع استعادة سلطة الدولة في المناطق المسيطر عليها من قبل الحوثيين، فعلى الرغم من كونها لا تحبذ خيار الحرب، إلا أنه في تلك الحالة يكون على كل طرف أن يستعد لحماية نفسه، خاصة إذا كان لديه مشروع وطني، هدفه استعادة سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار والأمن والسلام في اليمن».

وردا على الخلط من قبل البعض بين مصطلح الدولة ومصطلح سلطة الدولة، قال إن الحكومة الشرعية وحدها هي من تمثل الدولة، وأن هدفها الأساسي هو استعادة سلطتها المغتصبة في بعض الأراضي اليمنية، والتى تمثل فقط ٣٠% من إجمالي أراضي اليمن، مع الأخذ في الاعتبار أن الحوثيين ليس لديهم أى مشروعية، وفى المقابل هناك ٧٠% من هذه الأرض تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية. وحول الخلافات والتباينات بين مكونات الحكومة الشرعية، قال معالي الوزير الزنداني إنه «لولا هذا الخلاف لما استطاع الحوثي أن يصل إلى صنعاء و السيطرة عليها».

وأوضح «نحن امتداد للماضي، ومن الصعب أن تزول هذه الخلافات لمجرد أن هناك رغبة، فالخلافات في إطار الحكومة أمر قائم وطبيعي، ولكن الأهم كيف تدار تلك الخلافات؟، وذلك في ضوء الاتفاق على تحقيق هدف مشترك رئيسي وهو استعادة سلطة الدولة»، مؤكدا أنهم على وعي تام بضرورة التفرقة بين الخلافات الأساسية والخلافات الثانوية، وذلك في سبيل التركيز على العمل في إطار الحكومة بشكل مشترك لتعزيز الوحدة والتغلب على جميع الخلافات في سبيل بناء القدرات على كافة الأصعدة، الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

استعادة سلطة الدولة

كما أكد أن الأولوية في الوقت الراهن في ظل حالة الحرب التي يعيشها اليمن هو أن تتضافر جميع الجهود والطاقات، مع تجنيب جميع الخلافات من أجل استعادة سلطة الدولة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار ما تمثله هذه الجماعة من خطر حقيقي على اليمن في ضوء خلفيتهم العقائدية، البعيدة كل البعد عن التعامل مع أي طرف سياسي يسهل التوصل معه لحلول.

ورغم تأكيده الدائم على ضرورة تحقيق الوحدة في اليمن، إلا أنه في الوقت ذاته أشار إلى أن الحل ليس سهلا، خصوصا في ظل مشكلات الموارد المالية والاقتصادية، فضلا عن المشكلات في مؤسسات الدولة، التي تستوجب إعادة بنائها في ظل الحرب والإمكانيات الشحيحة.

وأشاد معالي الوزير بالتقدم الذي تحرزه حكومته، «لعل أبرز مثال لتقدم الأمور تواجد وزارة الخارجية في عدن بداية من الشهر الجارى»، في الإطار ذاته هناك دعوة مباشرة للحكومة الشرعية، لزيادة حضورها وتقويته، والتركيز على المشكلة الاقتصادية وحلها للتمهيد للحل السياسي.

وبالتطرق لأبرز ملفات الأزمة في اليمن، وخصوصا فيما يتعلق بملف الأسرى، قال معالي الوزير إن الحكومة الشرعية لديها بالفعل قوائم حاضرة ولكن العرقلة تأتي من قبل الحوثيين، مشيرا الى أنه تم الاتفاق أن يكون هناك لقاء لاحق خلال شهرين، مؤكدا استعداد الحكومة الشرعية الجاد للتعامل مع هذا الملف الإنساني.

وقال إن الحكومة الشرعية ليس لديها رغبة في الاحتفاظ بالأسرى، كما أنها مستعدة للمقايضة، ولكن في المقابل من الواضح أن الحوثيين ليس لديهم الرغبة في التعامل حتى في هذا الملف الإنساني، فهم دائما يتعمدون افتعال التعقيدات، خصوصا من خلال تقديم قوائم وهمية، مشيرا الى أنه بالفعل هناك بعض الأسماء التي قتلت في الحرب، ورغم هذا لا تزال تلك الجماعة تدعي أنهم أسرى لدى الحكومة الشرعية، ولكن رغم كل هذا يظل الاتفاق على القوائم حاضرا، وذلك على أساس مبدأ الكل مقابل الكل، تأكيدا على نية الحكومة الشرعية عدم الاحتفاظ ولو بأسير واحد.

خارطة الطريق

وعن زيارة وفد من الحكومة الشرعية برئاسة رئيس مجلس القيادة اليمنى رشاد العليمي لمدينة تعز أكد معالي الوزير الزنداني أن لهذه الزيارة دلالات سياسية مهمة، وذلك «لما تمثله تعز من ثقل في تكوين الدولة، سواء فيما يخص موقعها وقوتها البشرية، فالزيارة تشكل علامة مهمة في مجال اهتمام فخامة الرئيس د.رشاد العليمي»، كما أوضح أن الزيارة تمت تحت سيطرة الدولة والحكومة الشرعية، وانطلاقا من الرغبة الحقيقية لإتمام هذه الزيارة، كان هناك تحسب لجميع الأمور.

وردا على التكهنات التي أشارت لوجود تفاهمات مع جماعة الحوثي في هذا الشأن، أكد معالي الوزير الزنداني أنه بالنسبة للحكومة الشرعية فالأمر قائم على إرادة حقيقية و تحمل تام لجميع النتائج المحتملة. ونفى معالي الوزير أن يكون هناك تواصل مباشر قد تم بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، مؤكدا أن التواصل يظل مقتصرا على دور الوساطة، الذي تقوم به المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

ولكنه في الإطار ذاته أعرب عن استعداد الحكومة الشرعية للقاء في أي وقت، إلا أن «الطرف الآخر يواصل رفضه كل سبيل من شأنه حل الأزمة في اليمن، فهم يسعون للانتقاص من بعض المحاور التي تتضمنها خارطة الطريق، وذلك بما يتفق مع مصالحهم».

لا مزايدة على موقف اليمن

وعن تقييمه لحالة التعاطف الشعبي العربي لجماعة أنصار الله بعد دعمها لمحور المقاومة في فلسطين واستهدافها المدن الإسرائيلية بصواريخها وتأثير ذلك على عملية التسوية مع الحكومة الشرعية أوضح معالي الوزير الزنداني أن الحالة العاطفية لدى شعوب المنطقة العربية معروفة للجميع، فهي عادة لا تستمر ولكن ما يستمر هو الواقع، مؤكدا أن هذا لا يتعارض مع مكانة القضية الفلسطينية لدى الشعب اليمني وجميع الشعوب العربية، ولكن بالحديث عن الأضرار المترتبة على أعمال الحوثي، أكد أنه لا مقارنة بين الضرر الذي تعرضت له إسرائيل جراء هذه الأفعال، وحجم الضرر الذي تعرضت له مصر واليمن.

وضرب مثالا على ذلك، بغرق سفينة محملة بالنفط في مدخل البحر الأحمر، ومدى إمكانية تقييم حجم الضرر والخسائر المترتبة على هذا الفعل، مؤكدا أن هذا لا صلة له بما يود أن يستمع إليه المواطن العربي في ظل حالة الانكسار، التي يعانيها جراء ما يحدث في الدول العربية، وفى المقدمة ما يحدث في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية، معربا عن تفهم الحكومة الشرعية لموقف المواطن العربي، ولكنه أيضا أكد وعيها التام بأهداف الحوثيين وأهداف من يدعمهم.

وشدد على أنه لا مجال لأي دولة أو طرف أن يزايد على موقف اليمن من القضية الفلسطينية، مؤكدا أنه ليس مطلوبا من اليمن القيام بعمل عسكري لتأكيد دعمها التام للقضية الفلسطينية، وتأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني، مشيرا في هذا الإطار لتزامن رئاسة اليمن للدورة 162 لمجلس الجامعة العربية مع تخصيص الدورة للقضية الفلسطينية، باعتبار أن هذه الرسالة السياسية وأهميتها أكبر دليل على موقف الحكومة اليمنية الداعم للقضية الفلسطينية.

التدخلات الإيرانية

في ضوء إدانة معظم الدول العربية لـ«التدخلات الإيرانية في الشأن العربي وتمدد المشروع الإيرانى الهادف لزعزعة استقرار دول المنطقة العربية»، وفيما يخص إمكانية العمل على بناء نظام عربى له مشروع قادر على ملء الفراغ والتصدى للمشروعات الأخرى ومن بينها المشروع الإيرانى، قال معالي الوزير الزنداني إن الانقسام العربي أتاح الفرصة أمام إيران لتنفيذ مشروعها المزعوم، كما أن وضع الدول العربية بشكل عام يعد سببا رئيسيا لهذا التدخل الإيرانى، هذا بالإضافة إلى غياب النظام العربي بالمفهوم السياسى.

وأضاف أن الدول العربية لديها جامعة الدول العربية ولكن تظل مسئولية الدول العربية هو تعزيز العمل العربي المشترك، ولكن في الواقع نجد أن كل دولة تعمل منفردة على حدة، ولصالح مصالحها الوطنية، دون الأخذ في الاعتبار ارتباطها بمصير مشترك كمنطقة عربية، مؤكداً أن الخلافات العربية – العربية لطالما كانت لعقود هي السبب في تمكين الآخرين من فرض نفوذهم على الدول العربية.

وبالانتقال إلى تجارب تفكيك الدول العربية من الداخل قال معالي الوزير ، إن المستهدف بالنسبة لأعدائنا في تلك المرحلة هو تقسيم المقسم، وبالتالي فالأمر يستوجب العمل على التغلب على هذا الوضع والخروج من هذا المصير المؤلم، مع الأخذ في الاعتبار أن الرغبة شيء والواقع شيء آخر، فالأمر دائما يستوجب وجود إيمان وإرادة سياسية حقيقية لدى الدول العربية، لتصبح دولا قادرة على التفاهم فيما بينها.

وحول إمكانية التصدى لـ«المشروع الإيراني» عبر الحوار، قال: «نحن لسنا من يتدخل في شئون الآخر بل بالعكس فإيران هي من تتدخل في شئوننا كدول عربية، لتحقيق مشروعها التوسعى وفقا لخلفياته الطائفية»، مؤكدا خطورة هذا المشروع ما لم تراجع إيران حساباتها وتعيد النظر في إقامة علاقات مع العرب.

وتابع: أننا كعرب حتى نستطيع إقامة حوار مع إيران يجب أولا أن نصل لحلول فيما يخص التقارب والوحدة العربية، فالدول العربية حتى الآن بكل أسف ليست مؤهلة في ظل غياب الإرادة والقدرة على التماسك لكي تقف أمام المشروع الإيراني والتصدي لأهدافه.

غياب العدالة

وبالانتقال للموقف الدولي من القضايا العربية، قال معالي الوزير الزنداني إن هناك تقدما وذلك في ضوء اعتراف بعض الدول بدولة فلسطين وحقها في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفي ضوء المسيرات المليونية التي اجتاحت العديد من دول الغرب تضامنا مع القضية الفلسطينية، بالإضافة لقرارات الأمم المتحدة التي شهدت تصويت الأغلبية حول قضية حل الدولتين، ولكن كما هو معروف أن النظام الدولي بآلياته وأنظمته لا يساعد في تحقيق العدالة، ولا يساعد في منح الشعوب حقوقها، فأحيانا نجد دولة واحدة بيدها عرقلة كل ما يتم إنجازه، ولعل هذا هو المقصود، مشيرا لاختلاف الوضع في حال كان القرار النهائي بيد الأمم المتحدة.

وحول إمكانية استثمار حالة التعاطف الشعبي الدولى مع القضية الفلسطينية، لإعادة طروح القضايا العربية على المنظومة الدولية، أشاد الوزير الزنداني بالتحرك العربي في هذا الإطار، مؤكدا أنه لم يكن متوقعا أن يسفر هذا التحرك عن نتائج مباشرة، ولكن الأهم أن تستمر الإرادة السياسية في العمل المتواصل من أجل القضية الفلسطينية.

دور مصر

وأشاد معالي الوزير بموقف مصر الداعم لجميع الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتحقيق الاستقرار والأمن في اليمن، مثمنا عودة الحوار الاستراتيجي بين مصر واليمن، عقب توقف دام منذ ١٤ عاما، مؤكدا أن هناك تاريخا مشتركا ومصالح تجمع البلدين، فمن جهتها تحرص اليمن على وجود المصريين فيها، واستقطاب الشراكات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وأيضا تحقيق التبادل التجاري.